مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن جامعة بني وليد - ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (295 -321) المجلد الحادي عشر ــ العدد الثالث ــ 2026

Investment flows between Libya and Italy and their impact on Libyan economic growth (2011-2024)

Salah Abdullah Mohamed Alshawish *
Department of International Economic Relations, Libyan Academy for Graduate Studies, Tripoli, Libya
salahalshawesh@academy.edu.ly

التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا وأثرها على النمو الاقتصاد الليبي (2011 - 2024م)

صلاح عبد الله محمد الشاوش *
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس، طرابلس، ليبيا

Received: 01-04-2026	Accepted: 08-05-2026	Published: 18-05-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
هدفت الدراسة إلى الوقوف على التحديات التي واجهت الفرص الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا بعد 2011 م وتأثيرها في نمو الاقتصاد الليبي ، وتمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : ما حجم الفرص الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا ؟ وما أثرها على نمو الاقتصاد الليبي ؟ أما فرضية الدراسة فهي : تتأثر الفرص الاستثمارية بين البلدين ببعض المتغيرات المحلية والدولية مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الليبي، أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، إضافة إلى تحليل المضمون، , توصلت الدراسة الى أن التدفقات الاستثمارية بين البلدين سجلت أعلى نسبة لها في مجال الطاقة حيث بلغت (60%) من مجموع التدفقات، و (15%) في البنية التحتية، و (10%) في مجالات الزراعة الحديثة، ومثلها للصناعات التحويلية، و (5%) في قطاع الخدمات (الصحة والتعليم) وأن أبرز التحديات التي واجهت الاستفادة من هذه التدفقات الاستثمارية هي الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الليبية، والهجرة غير الشرعية وهذا انعكس على ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، وأوصى الباحث بضرورة التركيز في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في جميع القطاعات وليس على قطاع الغاز والنفط فقط ، وعلى ضرورة تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع إيطاليا قبل 2011 بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

الكلمات الدالة: التدفقات ، الاستثمار، ليبيا، إيطاليا ، النمو الاقتصاد الليبي.

Abstract
The study aimed to identify the challenges that faced investment opportunities between Libya and Italy after 2011, Its impact on the growth of the Libyan economic, the study problem revolved around the following question: What is the size of the investment opportunities between Libya

and Italy? And what is their impact on the growth of the Libyan economy? The study's hypothesis is that investment opportunities between the two countries are affected by certain local and international variables, which negatively impacts the growth of the Libyan economy. The methodology used is the descriptive-analytical method and the statistical method in addition to content analysis. The study concluded that investment flows between the two countries recorded their highest percentage in the field of energy , reaching 60% of the total flows, 15% in infrastructure, 10% in the field of modern agriculture and manufacturing industries, and 5% in the services sector. One of the most prominent challenges that hindered the utilization of these investment flows was the rampant corruption in Libya state institutions and illegal immigration, which was reflected in inflation, unemployment, and poverty rates. The researcher recommended the need to focus on direct and underact investments in all economic sectors, not just the oil and gas sector, and the need to activate the agreements signed with Italy before 2011in way that serves the interests of the national economy.

Keywords: Flows, investment, Libya, Italy, Libyan economic growth.

مقدمــة:

تعتبر إيطاليا على الدوام الشريك التجاري والاستثماري الأقرب لليبيا، خاصة في قطاع الطاقة، حيث تتصدر شركة إيني الإيطالية الدور المحوري في إنتاج وتصدير النفط والغاز، وتُعد من أبرز المستثمرين الأجانب الذين لم يغادروا ليبيا حتى في أحلك الظروف الأمنية، ومع أن المشهد الاستثماري في ليبيا شهد حالة من التراجع العام بعد 2011، بسبب غياب الاستقرار، إلا أن علاقات ليبيا مع إيطاليا استمرت بوتيرة متفاوتة، تراوحت بين الانكماش المحدود والتوسع الحذر، متأثرة بعوامل متعددة، منها تطورات الوضع الداخلي الليبي، وتوجهات السياسة الخارجية الإيطالية، بالإضافة إلى طبيعة المصالح الاقتصادية القائمة **(علي عطية ، 2003 : 16)** بالإضافة الى عامل القرب الجغرافي بين البلدين وانخفاض تكاليف نقل البضائع والتقارب الفكري الاجتماعي إلى جانب تقبل المستهلك الليبي للمنتوجات الإيطالية، وكذلك باعتبار إيطاليا مركزاً حيوياً ثقافياً وسياسياً، ويمكنها أن تؤدي دوراً مهماً يصب في مصلحة ليبيا، كذلك هو الحال بالنسبة للمصالح الإيطالية، فإن التعاون الاقتصادي بين البلدين ساعد إيطاليا على الحفاظ على مكانتها الاقتصادية وتطويرها.

ولذلك ركزت العلاقات الليبية الإيطالية على الجانب الاقتصادي الذي يُعد الركيزة الأساسية في هذه العلاقات التي اتسمت في هذا الجانب بالنمو والتطور وانعكس ذلك على مختلف المجالات الصناعية والتجارية وعلى مستوى خدمات الكهرباء والمواصلات رغم تعرض هذه العلاقات في بعض الفترات إلى بعض المعوقات والمشكلات والأزمات الأمنية والسياسية والطبيعية. ومن الشواهد على تزايد التدفقات الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا والتي أسهمت في النمو الاقتصادي للبلدين أن صادرات إيطاليا إلى ليبيا بلغت في عام 2022 م معدلات مرتفعة بلغت (4,800.48) مليار يورو مقارنة بالعام 2021 م والتي بلغت مليار و 765 يورو، وحصة سوقية قدرها (13.21%) حيث تجاوزت إيطاليا جمهورية الصين الشعبية، كما تُعد إيطاليا ثاني دولة موردة إلى ليبيا بعد تركيا، في المقابل بلغت نسبة صادرات ليبيا إلى إيطاليا نسبة (74.74%) ليصل إلى 8,41 مليار يورو وأكدت إيطاليا أيضاً مكانتها في عام 2022 م كأول سوق يستهدف الصادرات الليبية بحصة سوقية تبلغ حوالي (28.09%) متقدمة على إسبانيا وألمانيا والصين وفي التبادل التجاري مع ليبيا في الفترة نفسها حيث وصلت قيمة التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا إلى 10.17 مليار يورو بنسبة زادت عن (75.71%) مقارنة بعام 2021 م بحصة سوقية بنسبــة (23.5%) ومتقدمــة على الصين (9.47%) وحصــة سوقية بلغت (41.1) مليار يورو **(مكتب التجارة الخارجية طرابلس، 2022).**

مشكلة الدراسة:

للفرص الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا دوراً كبيراً ليس في النمو الاقتصادي للدولتين فحسب بل تسهم في تعزيز الجوانب السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية الأخرى مما يدل على أن العامل الاقتصادي كان ومازال له السبق والتميز في العلاقات بين الدول وهذا أمراً طبيعي نلمسه في العلاقات الليبية الإيطالية التي تجاوزت حدود الزمن والتاريخ وما عاشه الشعب الليبي من ويلات الاستعمار، ليفتح البلدان صفحة جديدة مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك.

وبناءً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل الرئيسي التالي: **ما حجم التدفقات الاستثمارية الإيطالية لليبيا خلال الفترة 20-11- 2024م. وما أثرها على نمو الاقتصاد الليبي؟**

فرضية الدراسة:

يتأثر حجم التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا ببعض المتغيرات المحلية والدولية مما يؤثر سلباً وإيجاباً على نمو الاقتصاد الليبي عبر الزمن.

المنهجية المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي يتطلب العمل بها للوصول إلى نتائج دقيقة توضح الفرص الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا وتأثيرها على النمو الاقتصاد الليبي بعد عام 2011 م.

- المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محدودة لوضعية أو مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.
- منهج تحليل المضمون وهو قريب جداً من المنهج الإحصائي بهدف تحليل المؤشرات والنسب ومظاهر التدفقات الاستثمارية بين البلدين (ليبيا، وإيطاليا)

أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية الدراسة في أنها تتعرض إلى موضوع في غاية الأهمية وهو مناقشة التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا وتأثيرها على نمو الاقتصاد الليبي.
2. تقديم عمل بحثي أكاديمي في مجال التخصص يفيد المكتبة المحلية بمثل هذه الدراسات المهمة ليستفيد منها الباحثون.
3. هناك استفادة كبيرة للباحث من خلال التعرف على حجم هذه التدفقات الاستثمارية بين البلدين وما ارتبط بها من معاهدات واتفاقيات وتأثيرها وتأثرها بجوانب سياسية واجتماعية سواء كانت محلية أم إقليمية أم دولية.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في: **التعرف على حجم الفرص الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا ما بعد 2011 م وتأثيرها في نمو الاقتصاد الليبي ومناقشتها وتحليلها في ظل بعض التحديات التي تواجهها.**

أما الأهداف الفرعية فتتمثل في:

1. تتبع الفرص الاستثمارية بما تحمله من مصالح وصعوبات ومتغيرات والتعرف على دوافع إبرامها وتاريخها وكل ما يتعلق بها من إيجابيات وسلبيات خاصة على الجانب الليبي بعد هذه التدفقات الاستثمارية.
2. التعرف على نمو الاقتصاد الليبي بعد هذه التدفقات ومدى تأثره بالتبادل التجاري بين البلدين وتوضيح المحددات المتأثرة بهذا النمو.
3. تحليل المؤشرات الاقتصادية وما ورد من أرقام واحصائيات في إطار التدفقات الاستثمارية تحليلاً احصائياً علمياً من خلال تحليل مضمونها.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة أدوات منها :

1. المعلومات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وما يرتبط بها من الآتي :

- وثائق الدولة الليبية المتاحة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر مواقع الحكومة الليبية ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي.
- الاتفاقيات والمعاهدات بين البلدين في فترة الدراسة.
- اللقاءات والاجتماعات مع بعض المسؤولين في القطاع الاقتصادي والتجاري بليبيا

2. الرسائل العلمية التي ارتبطت بموضوع الدراسة أو القريبة منها
3. الكتب العربية والأجنبية المترجمة.
4. الدوريات وتشمل: (المجلات والصحف والمقالات والندوات والمؤتمرات).

الدراسات السابقـــــــة:

تناول الباحث مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة، وذلك للاستفادة من المنهج الذي اتبعته هذه الدراسات في تناولها للموضوعات والإجراءات التي اتبعت للتحقق من صحة فروضها، والأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، وإجراءات بنائها وضبطها وتطبيقها، وكيفية معالجة البيانات للوصول إلى النتائج، وذلك على النحو التالي:

1 - دراسة علي منصور عطية وأخرون (2021) بعنوان: (تطور النمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي وطبيعة العلاقات بينهما خلال الفترة 1986 – 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور النمو الاقتصادي و المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وأهم مؤشرات التوازن الخارجي المتمثل في الصادرات والواردات في ليبيا خلال الفترة الدراسة بالإضافة إلى تحديد وتحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي وتطور النمو الاقتصادي في ليبيا ، وهدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوازن الخارجي، والعلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة علي البيانات الرسمية والدولية ، كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة حيث تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي ، وتم قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك كما أشارت تقديرات علاقة التكامل المشترك .

2 - دراسة الزروق ودربالة (2021) بعنوان : (إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية – دراسة في ضوء العلاقات الليبية الإيطالية للحمد من إشكاليتها) – دراسة ذات علاقة بمتغير العلاقات الليبية الإيطالية .

هدفت الدراسة إلى معرفة إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية في كونها تمثل هاجساً يهدد العلاقات الدولية بين الدول التي تمثل مصدراً للمهاجرين، وكذلك الدول التي تستقبلهم، ودول العبور، إضافة إلى مناقشة العلاقات الإيطالية الليبية على اعتباره أنه كلما زادت الهجرة غير الشرعية زاد التعاون بين البلدين، ولتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي لبيان وصف وتحليل ما أمكن من بيانات وبعض الآراء بخصوص مدى ارتباط العلاقة بين الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بالعلاقات الليبية الإيطالية، ومنهج دراسة الحالة لبيان الظاهرة وتطبيقها كدراسة حالة ليبيا باعتبارها جزءاً من موجات الهجرة الدولية . وخلصت إلى أن موضوع الهجرة غير الشرعية شكل نقطة تجاذب مستمر بين ليبيا وإيطاليا بسبب

تباين الرؤى حول كيفية معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة التي بدورها تكون سبباً لتوتر العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بين الدول المصدرة ودول العبور ودول استقبال المهاجرين .

3 - دراسة عقيل (2022) بعنوان: (العلاقات الإيطالية الليبية في الفترة من 1999 إلى 2011)

هدفت الدراسة إلى توصيف العلاقات الإيطالية الليبية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1999 إلى 2011، ودراسة مدى تأثر هذه العلاقات بالمتغيرات الدولية والتأثير فيها، إضافة إلى معرفة الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية للعلاقات الإيطالية الليبية وإبراز الأسباب والمؤثرات التي كان لها الأثر في تدهور العلاقات بين البلدين، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . **وأظهرت** النتائج أن الجانب الاقتصادي يسيطر على معظم العلاقات الإيطالية الليبية، وأن إيطاليا تستورد (80%) من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي من ليبيا، وأن توجهات السياسة الخارجية في البلدين أخذت بعين الاعتبار بمختلف المعطيات والمتغيرات الجديدة في النظام الدولي مما أسهم في نمو العلاقات الاقتصادية .

4 - دراسة عبد الله (2022) بعنوان : (قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع إيطاليا باستخدام نموذج الجاذبية – Gravity Model للفترة ما بين 1990 – 2020 م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات التجارة الخارجية لليبيا مع إيطاليا باعتبارها أحد أهم شركائها التجاريين من خلال نموذج الجاذبية باستخدام معادلة لوغارتمية قياسية وفق منهجية ARDL تضمنت عديد المتغيرات شملت الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وإيطاليا، عدد السكان في ليبيا، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا، ومتغير المسافة بين البلدين تأثير الأزمات على التدفق التجاري بين البلدين، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تحليل المضمون والمنهج الإحصائي الذي اعتمد عليه الباحث في تحليل المؤشرات . وتوصلت الدراسة إلى وجود معنوية احصائية واقتصادية لجميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي كان يُعبر عن إجمالي التجارة الخارجية بقسميها الصادرات والواردات لليبيا خلال الفترة المدروسة، وهذا المتغير له تأثير معنوي على نفسه في تلك الفترة على مستوى معنوية (0.5%)، إضافة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة المدى تربط بين كل من نصيب الفرد من الدخل في إيطاليا، والمسافة بين البلدين، والناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وحجم التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا .

5 - دراسة الرقي (2023) بعنوان: (موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011 م) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصراع الداخلي الليبي ودور القوى الخارجية في معالجة التوصل إلى الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الإيطالي جراء الصراع الداخلي الليبي، والتعرف على آليات التدخل الإيطالي في الصراع الليبي وسياستها وأبرز نتائجها، وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة ومنهج المصلحة الوطنية (وهو المنهج الذي ينظر إلى الاحتياجات والرغبات المتعددة لدولة مستقلة فيما يتعلق بالدول الأخرى المستقلة التي تشكل بيئتها الخارجية) واعتمد على عدد كبير من الوثائق والقوانين والبيانات المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الصادرة من جهات رسمية في البلدين (إيطاليا وليبيا) . وتوصلت الدراسة الى إن المحرك الأساسي لتدخل إيطاليا في الشأن الليبي من خلال الادعاء بمعالجة الصراع الليبي هو في الحقيقة مراعاة مصلحتها أولاً خاصة الاقتصادية.

تحليل نقدي للدراسات السابقة :

يلخص العرض التحليلي للدراسات السابقة توافر عدد من الملاحظات التي تبرر الدواعي العلمية والمنهجية للقيام بهذه الدراسة وتتضح في :-

ركزت أغلب الدراسات على تحليل وقياس معدلات التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بالإضافة الى تأثير الهجرة غير الشرعية والصراع الدائر في ليبيا بعد 2011م على الاقتصاد الإيطالي ، في حين تركز هذه الدراسة على دراسة وتحليل التدفقات الاستثمارية الإيطالية لليبيا خلال الفترة 2011 – 2024م ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الليبي .

المبحث الأول : التدفقات الاستثمارية (الإطار النظري)

أولاً : مفهوم التدفقات الاستثمارية

التدفقات الاستثمارية بين بلدين تعني حركة رؤوس الأموال والاستثمارات من دولة إلى أخرى، وتشمل هذه التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتجسد في إنشاء الشركات والمصانع أو الاستحواذ على مشاريع قائمة، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة التي تتمثل في شراء الأسهم والسندات والأصول المالية في أسواق الدولة المستهدفة. تتأثر هذه التدفقات بعدة عوامل مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، والبيئة القانونية، والسياسات الضريبية، والتكامل الاقتصادي بين الدول، وهي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتحسين كفاءة الأسواق

المالية. كما يمكن تعريف التدفقات الاستثمارية بأنها **:** " حركة استثمارات مالية تكون بين الدول من خلال تفعيل اتفاقيات بينها وتطبيق هذه الاتفاقيات والمعاهدات من خلال استثمارات مباشرة (FDI) وأخرى غير مباشرة ويطلق عليها اختصاراً (FPI) وهذه استثمارات دولية ". وتُعرف أيضاً بأنها **:** " حركة أموال واستثمارات بين حكومات دولتين في مجالات عدة منها المشروعات الاستراتيجية، أو مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والعقارات والموانئ والمصانع الكبرى، وتكون مقضية باتفاقيات ومعاهدات مطبوعة بصيغة قانونية وتشريعية ".

ثانياً : أنواع التدفقات الاستثمارية

للتدفقات الاستثمارية الأجنبية عدة أنواع أهمها نوعين وهما :

أولاً / استثمارات مباشرة (FDI): وهي اختصار لعبارة Foreign Direct Investment وهذه التدفقات تمثل رأس المال الذي يدخل بلد ما من دول أخرى وذلك لإنشاء مشروعات صناعية واستراتيجية أو تطويرها او توسيعها، أو الاستحواذ على شركات ومشروعات جديدة .

ثانياً / التدفقات الاستثماريـــــة غير المباشرة (FPI) : وهي اختصار لعبارة Foreign Portfolio Investment بمعنى محفظة استثمار أجنبي وهذه الاستثمارات تشمل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الأجنبية من خلال سندات أو أسهم وأدوات مالية في بلد آخر وقد تشمل هذه الاستثمارات مجال السندات الأسهم والصكوك والأوراق المالية إضافة إلى الصناديق الاستثمارية **(فريد قبلان ، 2008 : 77)**

ثالثاً : محددات الاستثمار الأجنبي

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع التدفقات الاستثمارية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، حيث تتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدة تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، والإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية ومستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي **(مصطفى كامل وأخرون ، 2008 : 14)** .

ومن أهم المحددات الاقتصادية لجذب التدفقات الاستثمارية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة : **(عبد المطلب ، 1998 : 15).**

1. **حجم السوق واحتمالات النمو :** حيث توجد علاقة ارتباطية قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة وبين التدفقات الاستثمارية، فارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية .
2. **سياسات اقتصادية كلية مستقرة :** يُعد تطبيق برنامج نشط للخصخصة جزءً متمماً لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على التدفقات الاستثمارية وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني .

3. **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار :** ويتمثل في وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، ووجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معنية من المخاطر، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة
4. **بنية أساسية مناسبة :** يُعد توفر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص .
5. **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي :** وتشمل الكفاءات البشرية مختلفة القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة .
6. **الحوافز المالية والتمويلية :** وتشمل الحوافر المالية المتمثلة في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاء الضريبي المؤقت، وائتمانات ضريبة الاستثمار، وبعض الإعفاءات الجمركية، كما تشمل الحوافز التمويلية والمتمثلة في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري .

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي مفهومه وتطوره

يُعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لمعرفة تطور الاقتصاد ونوعية نشاطه، وهو محل اهتمام كثير من علماء الاقتصاد والباحثين الاقتصاديين بشكل يوضح أهمية النمو الاقتصادي والجوانب المهمة التي يعبر عنها . ويُعد من المؤشرات المهمة في أدبيات الاقتصاد، ذلك لأنه يعدُ من أهداف السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة نفسها، حيث تختلف مجموعة الأدوات المستخدمة وفقاً للهدف المرجو تحقيقه من السياسة النقدية لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، بصفة عامة، ويبرز الوضعية الاقتصادية للدولة، ومن ثم تختلف مجموعة الأدوات المستخدمة وفقاً للهدف المرجو تحقيقه من السياسة النقدية لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي الأمر الذي يمكن من خلاله إيضاح الوضع الاقتصادي، وفي أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع وتطوره، إذا له مدلول اقتصادي واجتماعي، لذلك يأتي في صدر اهتمامات الكثير من الاقتصاديين **(علوش وآخرون 2022 : 2) .**

أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي وتطوره :

يمكن القول إن النمو الاقتصادي بوصفه أحد أهم الموضوعات الاقتصادية، خاصة من انتقال التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، عندما زاد التركيز على العلاقات والتفاعلات للمتغيرات الاقتصادية الكلية، لفهم اتجاه الأوضاع الاقتصادية، والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي، بغرض تحقيق الزيادة في مستوى دخل الفرد، ومن ثم تحسين الوضعين الاجتماعي والاقتصادي، بما يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي **(مداني ، 2012 : 312)** .

ولقد أخذ موضوع النمو الاقتصادي حيزاً كبيراً من الأهمية في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية ومراكز البحث، وفي مقدمتها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو على مستوى السياسات الاقتصادية للدول وتوجهاتها، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي تغطيها وتعني بها عمليات النمو الاقتصادي **(محمد ، 2014 : 55)** .

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه : " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن " **(ناصف ، 2006 : 70)** .
من جانب آخر، يعرف النمو الاقتصادي بأنه : " عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة " **(قدور ، 2013 : 63)** .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج التعريف الآتي للنمو الاقتصادي بأنه **:** هو نسبة الارتفاع في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو : متغير كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الإجمالي الحقيقي.

ويُعد الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي مؤشراً عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي ، أما إذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل نمو السكان فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً ولن يتغير، ولتوضيح ذلك نستطيع القول إن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني

ومن منظور آخر فإن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من اتفاق دخله القومي. ويركز "كوزنتس" في كتابه على أن يعتمد النمو الاقتصادي لبلد ما على الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، أي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي السلع والخدمات التي يحصل عليها، أي إن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم، ويشترط للنمو الاقتصادي أن تكون الزيادة المتحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزول أسبابه **(عبد السلام ، 2003 : 30)** .

ثانياً : تحديات النمو في الاقتصاد الليبي

يُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية صغيرة الحجم كما تصنف ضمن الاقتصاديات النفطية والتي تنقسم إلى :

- **الاقتصاديات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحثية :** والتي تضم دولاً كالكويت، والإمارات، التي تتميز بأساس سكاني ضعيف للغاية، وقطاع زراعية تتسم بعدم الاستقرار، والاعتماد شبه التام على عائدات الصادرات النفطية .
- **اقتصاديات نفطية ذات هيكل اقتصادي :** وهي أكثر تنوعاً وتعقيداً أكثر تماثلاً مع دول العالم الثاني وتضم دول دولاً كالعراق، والجزائر، وإيران، ونيجيريا.

وتعتبر ليبيا مركزاً وسطاً بين المجموعتين، حيث يجمع الاقتصاد الليبي بين بعض الخصائص والملامح التي تميز اقتصاد كل منها، وفي الحالات السابقة تلعب الملامح الرئيسية للاقتصاد، ويمكن تقسيم خصائص الاقتصاد الليبي إلى خصائص طبيعية، ديمجرافية، اقتصادية.

والاقتصاد الليبي يتميز بمعظم خصائص الدول النامية حيث يعتبر اقتصاداً صغير الحجم نسبياً متفتحاً على الخارج، ويعتمد في دخلة على مورد طبيعي ناضب، يفتقر إلى العمالة الماهرة **(شامية ، 2007 : 31)** .

ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة للحاضر الليبي في ظل قلة عدد السكان، وتدني الكثافة السكانية في المناطق الداخلية والريفية في البلاد، وفي ذات الوقت تزداد الكثافة السكانية في المدن الرئيسية المطلة على الساحل ، ونظراً لاتساع المنطقة الصحراوية في الدولة فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء إضافية واجهت مجهودان التنمية وحدت من الاستغلال الأمثل أو لأفضل الإمكانيات المتاحة وكذلك مازال القطاع العام يهيمن على مختلف أوجه الانشطة الاقتصادية بالرغم من انفتاحه أمام القطاع الخاص للمشاركة إلا أنه مازال ضعيفاً ولم يحقق التنوع المنشود **(سليمان ، 2011 : 127)** ومن أهم التحديات النمو الاقتصادي في ليبيا :

1 - هيمنة القطاع النفطي على القطاع التصديري : يُعاني الاقتصاد الليبي من خلل هيكلي في تجارته الخارجية بسبب عدم مرونة الصادرات بل عدم تنوعها، فقد بلغت الصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي ما نسبته (90.6%) من إجمالي الصادرات عام 2010 في حين لم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة (4.5%) **(مصرف ليبيا المركزي ، 2010 : 40)** .

2 - اعتماد الإنتاج المحلي على مواد مستوردة :

تعتبر زيادة الواردات ظاهرة عامة في الاقتصاديات النامية، إذا تحقق مع تسارع عمليات التنمية، وتبرز الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي يفتقر إليها الاقتصاد النامي، مع زيادة حجم الأنشطة الاستثمارية في مختلف المجالات.

وكذلك، فإن زيادة الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية، وتؤدي من جانبها إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية، بسبب عجز النقد المحلي الإجمالي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلي من واقع جمود عناصر الإنتاج وتخلفها، خاصة مع اكتشاف مورد طبيعي وتصديره إلى خارج، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد، ومن ثم التأثير على الدخل وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة، ولم يخرج الاقتصاد الليبي عن هذه القاعدة، إذا أن التوسع في الصادرات من النفط الخام، والزيادة التي تحققت نتيجة لذلك مستويات الدخل والناتج، فضلاً عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت إلى حدوث زيادات إلى الكميات المطلقة لمختلف فئات الواردات **(قبلان، 2008 : 46)**.

ونتيجة لذلك تبنى الاقتصاد الليبي خلال التجربة التنموية ما يعرف بسياسية الإحلال محل الواردات وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، إلا أن هذه السياسية لم تحقق المرجو منها، إذا أنه من الانتقادات التي وجهت لهذه الاستراتيجية هو أنها قد تُؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مع قلة جودتها بسبب غياب المنافسة والتحديات الخارجية، إضافة إلى عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع، مما يكون له تأثير سلبي على المستهلك لاسيما من حيث الخيارات والتنوع **(بوخشين ، 2003 : 82) .**

3 - ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي :

بالرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات لأخيرة، مما انعكس في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي إلا أن ذلك في الحقيقة لا يعكس الوضع الطبيعي إذا تتطلب الأمر النظر إلى عدة أمور أهمها - مستويات التشغيل والإنتاجية وانعكاس ذلك على المستويات المعيشية، وبالنظر إلى هذه القضايا نجد أن الاقتصاد الليبي بالرغم من الاستقرار النسبي في المستوى العام الأسعار، يعاني من تدني وضعف الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، فالإنتاجية متدنية في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط والغاز.**(تقرير مصرف ليبيا المركزي لشهر 2019/5)** وتبلغ نسبة البطالة في الاقتصاد الليبي بحسب احصائيات عام 2015 نحو (19.7%) حسب إحصائيات المنظمات الدولية العربية، وهي نسبة ليست قليلة بحجم القوى العاملة وعدد السكان، و يجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى الكفاءات العلمية ذات المهارات التقنية والإدارية المتميزة والتي تعرف بكفاءات الريادة القيادية .

ويمكن الإشارة إلى المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من عدة الجوانب منها :

- المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فهي لا تزال محدودة بالرغم من صدور القرار رقم (5) لسنة 1997 م بشأن الاستثمارات الأجنبية وتعديلاته، وما يقدمه من حوافز وتسهيلات، وتشير بعض الإحصائيات على دخول بعض رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن (80%) من هذه الأموال في القطاع النفطي، ومازال الأمر يحتاج إلى الأرضية الجاذبة للمستثمر الأجنبي وتوفير المزيد من الضمانات لإطفاء الثقة والشفافية في المناخ القانوني والإداري والاقتصادي والعالم الخاصة في الاقتصاد الليبي **(سليمان الشحومي، 2006 : 83)**.

- المقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية لا تزال محدودة جداً على الرغم من دخول العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض الدول العربية والمتوسطية حيز التنفيذ، فالمنتجات الوطنية مازالت غير قادرة على الدخول في الأسواق الأجنبية، فالأمر في بدايته وتتطلب الكثير من الجهد فيما يتعلق بتحسين معدلات الأداء وأعداد البنية الأساسية وتعديل الكثير من التشريعات خاصة المتعلقة بالمواصفات والمعايير الدولية اللازمة للتواجد في السوق الدولي **(مجاهد، 2010 : 41)**.

4 - هيمنة القطاع العام وضعف بنية القطاع الخاص :

شهدت السنوات الأخيرة إحراز بعض التقدم في عملية إعادة هيكلية الاقتصاد وخاصة في فترة قيد الدراسة، وبالرغم من ذلك مازال الاقتصاد الليبي خاضعاً إلى حد كبير لسيطرة القطاع العام، ويفتقر الى التنويع، حيث بدا القطاع الخاص يتقدم وبحذر واضح في خوض غمار الاستثمار وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي عادةً ما يجد فيها مجالاً مناسباً للعمل، مثل خدمات المال والتأمين والنقل والمقاولات والتجارة والعقارات، ولكن نظراً لطول الفترة هي من القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية، مازالت مساهمة قطاع الخاص متدنية.**(كرم ، 1987 : 62)**

5 – ضعف مؤشر انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج :

يوضح مؤشر انفتاح الاقتصاد الخارجي مدى أهمية كل من الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، وبقدر ما تكون هذه نسبة مرتفعة بقدر ما تكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضة للتقلبات والتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية بين دول العالم .

ويُعد مؤشر الانفتاح الاقتصادي دليلاً على مدى أهمية كل من الصادرات والواردات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، إذ إنه كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على أن الاقتصاد أكثر انكشافاً للمتقلبات والتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم **(كرم ، 1987 : 63)**

وتقاس درجة الانفتاح على الخارج بمقاسين، أما بنسبة إجمالي الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق حساب نسبة إجمالي السلع الداخلة في التجارة - الصادرات والواردات - إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وعندما تفوق نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (20%) يكون الاقتصاد منفتحاً .

أو عندما تفوق النسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى أجمالي الناتج المحلي الإجمالي نسبة (40%) وبناء على المقياس الأخير، يعتبر لاقتصاد على الخارج، والتي يمثل في نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإننا نجد أن الاقتصاد الليبي يعدد من بين أكثر الاقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم **(سليمان ، 2011 : 129)** .

مما سبق يتضح أن ليبيا تعتمد على التجارة الخارجية تصديراً واستراداً لتلبية متطلبات حاجات الناس والسوق المحلي، وذلك الاعتماد على النفط والغاز ومشتقاتها تصديراً، وهما يمثلان مصدراً لجلب العملات الصعبة المتولدة عن هذا التصدير .

6 - نقص الأيدي العاملة الماهرة :

منذ اكتشاف النفط وبدء تصديره في بداية الستينيات سعت الدولة إلى وضع خطط إنمائية لاستغلال العوائد النفطية والفائض المادي مثل الخطط الإنمائية الثلاثية والخماسية، ولقد تطلب تنفيذ هذه الخطط زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، وبشكل كبير لدرجة أن الزيادة في عرض الأيدي العاملة المحلية لم تكن تتساوى مع الزيادة في الطلب، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير الليبية . حيث إن الاقتصاد الليبي يعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية في العملية الإنتاجية والتي بطبيعية الحال عمالة وافدة وعرضية، حيث لا تتوافر لدى معظمها الخبرة اللازمة لتحقيق المستهدفات المرجوة من الخطط الموضوعة، هي عمالة مؤقتة وغير مستدامة في أغلب الأحوال حيث إن أعدادها يتغير من وقت لآخر حسب الأوضاع الأمنية في ليبيا

وحسب الإحصائيات الليبية فإن الأجانب المقيمين في ليبيا متأثرون أيضاً بعدد من الخصائص التي أصبحت جزءاً من خصائص الاقتصاد الليبي، ومنها : (خشخوش ، 2009 : 45)

1. غياب ثقافة التركيز على الإنجاز في العمل .
2. الاختيار غير المناسب للقيادات الإدارية .
3. وجود تدخلات من جهات عديدة، وتدخلات في الاختصاصات والمؤسسات بين الجهات المختلفة .
4. سوء التنفيذ وغياب المتابعة للمشروعات التنموية .
5. غياب البيانات والمعلومات الاقتصادية والإحصائية عن معظم الأنشطة الاقتصادية .
6. ضعف الاتصال والتواصل والثقة اللازمة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي .
7. تمحور العمل بشكل كبير حول الإجراءات الروتينية بدلاً من تركيزه على النتائج .
8. غياب العناصر المحفزة والمشجعة على الاستثمار والعمل الخاص، وبعث المشاريع في بيئة عمل النشاط الاقتصادي الليبي .
9. ضعف هيكل الرواتب في الخدمة المدنية، وغياب التحفيز المادي والمعنوي وما يترتب عليه من ضعف القدرات المؤسسية .

لقد شهدت ليبيا في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات في الجوانب الاقتصادية للدولة من خلال سياسة تعديل سعر الصرف للدينار الليبي، وتعديل أسعار الفائدة، وإعطاء الصلاحيات للمصارف في منح التمويلات للمشروعات الإنتاجية والخدمية المملوكة للقطاع الخاص، وهو ما أثر في ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكل هذه الإجراءات اتخذت من قبل الحكومة بعد فترة ركود اقتصادي وموجة تضخم مرت بالدولة خلال فترة التسعينيات، نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن، إلا أن العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين شهد تطورات سياسية مهمة وهي ما تعرف بموجة الربيع العربي، على إثرها اهتز الاقتصاد الليبي بعنف، ودخل مرحلة جديدة من الفوضى قلبت كل التوقعات الإيجابية التي يأملها الليبيون للعيش في نمو اقتصادي مزدهر، حيث نتج عنها تداعيات كبيرة على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان من بين تلك التداعيات حدوث تغيرات جوهرية في البناء الهيكلي والمؤسسي للدولة إضافة إلى انتهاج ليبيا لسياسات مالية ونقدية توسعية لمجابهة الوضع الجديد **(البدري، 2017 : 61)** .

كما أدى حدوث هذه الثورات إلى وجود اقتصاد غير مستقر تقلص فيه دور الدولة في النشاط الاقتصادي، نتيجة الوضع الأمني، وتقيدت فيه سلطة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما عجزت فيه السلطات التنفيذية الموجودة عن تنفيذ أي من تلك القرارات الاقتصادية المتخذة . في حين أصبحت هذه المرحلة الجيدة من الفوضى السياسية والاقتصادية الناتجة عن أحداث سنة 2011 ظاهرة ذات أبعاد وانعكاسات مختلفة وخطيرة ليس فقط على الصعيد المحلي وحسب، بل والصعيد الدولي أيضاً، مثل : تصدير أبعاد الأزمة خارجياً، مما فرض على الكثير من الدول الأوروبية والعربية منها ضرورة التدخل كمحاولة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية الليبية من أجل حماية مصالحها وأهدافها داخلياً بما يتلاءم والمرحلة الجديدة .

ثم تلى ذلك الفترة ما بين (2011 – 2020) وهي من أصعب الفترات الزمنية التي مرت على مصرف ليبيا المركزي، حيث أثرت سلباً في المحافظة على الاستقرار النقدي، وعلى إدارة السيولة داخل اقتصاد البلد، فبعد التغيير السياسي الذي حدث سنة 2011 لنوع الحكم أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتشوهه، وتدهور جميع نواحي الحياة ومنها : **(فلاح الربيعي، 2017 : 26)**

1. ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستويات قياسية وحدوث تضخم .
2. تدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار .

3. نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي خاصة في السنة الأخيرة مما أدى إلى عجز الجهاز طلبات السحب اليومية للمواطنين .
4. انخفاض في حصيلة الإيرادات الجمركية والضريبية للدولة، مما أدى إلى استئناف احتياطيات البلاد من العملة الصعبة لسد النفقات .
5. عدم القدرة على تنفيذ أية سياسات اقتصادية بسبب الانقسام السياسي والمكاني .

المبحث الثالث: تحليل حجم التدفقات الاستثمارية بين البلدين

يُقدم هذا المبحث إطاراً تفصيلياً للإجراءات والخطوات التي تم اتباعها، لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن فرضياته، كما يُوضح الفصل المنهجية المعتمدة التي شكلت الأساس لتحديد الأساليب المناسبة لجمع المؤشرات والبيانات والإحصائيات وعرضها وتحليلها والتعقيب عليها وصولاً إلى استخلاص النتائج ويلي ذلك تقديم التوصيات والمقترحات من قبل الباحث .

وتم تقسيم هذا الجانب من الدراسة والمتعلق بعرض المؤشرات والنسب وتحليلها إحصائياً إلى محاور ثلاثة وهي :

المحور الأول / الاستثمارات والتدفقات الإيطالية وأبرز القطاعات المستهدفة :

سيتم في هذا المحور عرض لأهم القطاعات الرئيسية المستهدفة في الاستثمارات الإيطالية الليبية، إضافة إلى عرض قيمة إنتاج النفط الليبي قبل عام 2011 م وبعده حسب ما أتيح للباحثة من بيانات معروضة تحصلت عليها من المواقع الرسمية والوزارات ومصرف ليبيا المركزي، ناهيك عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى .

وسيتم التعرض في هذا المحور إلى دراسة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي للدولة الليبية (بالمليار دولار) .

المحور الثاني / التبادل التجاري الاقتصادي وحجم الاستثمارات بين البلدين :

حيث سيتعرض الباحث في هذا المحور إلى دراسة التالي :

1. الصادرات والواردات بين البلدين من (2011 – 2024) بالمليار دولار .
2. حجم التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا من (2011 – 2024) بالمليار دولار .
3. نسبة الاستثمارات الخارجية الإيطالية للناتج المحلي .
4. تأثير التدفقات الاستثمارية الإيطالية على نمو الاقتصاد الليبي .

المحور الثالث / التحديات التي تواجه التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا :

ويتم عرض هذه التحديات التي تُؤثر في فاعلية التدفقات الاستثمارية وتُقلل من نموها وتعزيزها وفائدتها، وذلك من خلال عرض مجموعة من التحديات على النحو التالي :

1. **التحدي الأول (الفقر) :** وذلك بعرض معدلاته في سنوات محددة ما بعد 2011 م .
2. **التحدي الثاني (البطالة) :** وذلك بعرض مؤشراتها ومعدلاتها خلال الفترة (2011 – 2024) ودورها في الحد من فاعلية هذه الاستثمارات .
3. **التحدي الثالث (التضخم) :** وذلك بعرض معدلات هذا التضخم بليبيا ومؤشراته ودوره في الحد من هذه التدفقات والاستثمارات .
4. **التحدي الرابع (الفساد) :** ويُقصد به هنا الفساد في ليبيا وهو الذي طال كل مؤسسات الدولة وأثر تأثيراً كبيراً على فاعلية الاستثمارات .
5. **التحدي الخامس (الهجرة غير الشرعية) :** وهو من ضمن التحديات التي أولتها هذه الدراسة مساحة في الجانب النظري، حيث تزايدت حدة هذه الهجرة ومؤشراتها بعد 2011 م وأثرت سلباً وتأثيراً خطيراً على قوة وفاعلية وحجم الاستثمارات والتدفقات الإيطالية إلى ليبيا .

المحور الأول / التدفقات الاستثمارية الإيطالية وأبرز القطاعات المستهدفة:

أولاً – القطاعات المستهدفة :

جدول رقم (1)

يُبين القطاعات الرئيسة المستهدفة في الاستثمارات الإيطالية الليبية

القطاع	نسبة الاستهداف
الطاقة (النفط والغاز)	% 60
الإنشاءات والبنية التحتية	% 15
الزراعة والصناعات الغذائية	% 10
الصناعات التحويلية	% 10
الخدمات (الصحة والتعليم)	% 5
المجموع	**% 100**

- المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات وسائل الإعلام الحكومية.

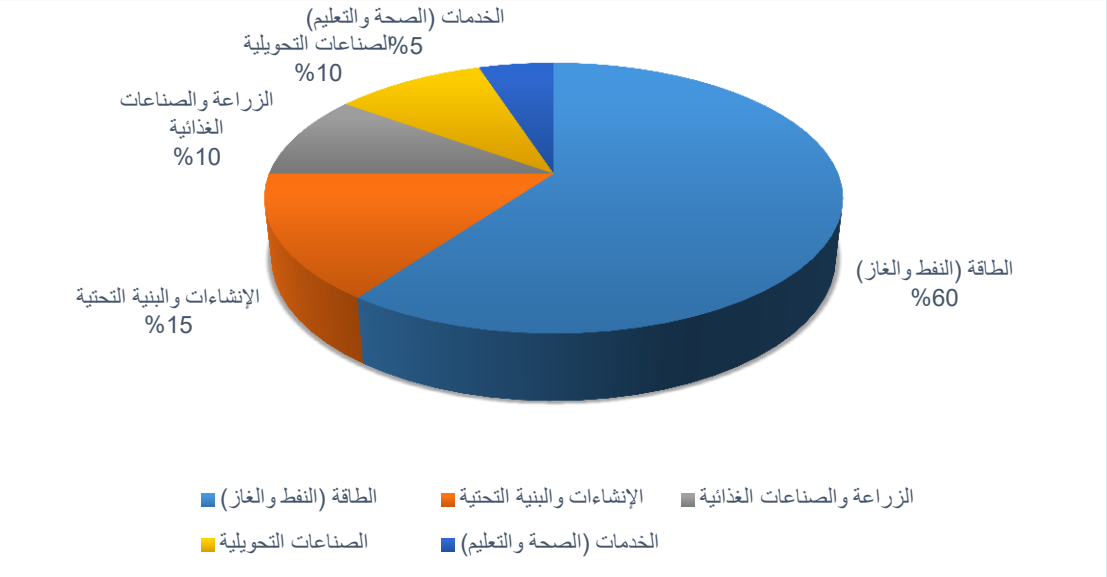

شكل رقم (1) يُبين القطاعات المستهدفة في الاستثمارات الإيطالية الليبية

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يتضح أن أبرز القطاعات المستهدفة في هذه الاستثمارات والتدفقات بين البلدين كانت في قطاع النفط والغاز حيث بلغت ما نسبته (60%) من إجمالي تلك الاستثمارات والتدفقات وهذا أمر طبيعي حيث أن شركة إيني غاز الإيطالية وحدها تُعد أكثر وأكبر الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا منذ عام 1959 م ولعل الاهتمام الكبير من الجانب الإيطالي كان موجهاً في الأساس إلى هذا القطاع وقد تعرضت الدراسة في نهاية الجانب النظري إلى استعراض نشاط هذه الشركة وإعطاء نبذة كافية عن مجمع مليتا للنفط والغاز، إضافة إلى الحقول النفطية التي تقع ضمن نشاط هذه الشركة وهذا المجمع الضخم، وفي المرتبة الثانية جاء قطاع الإنشاءات والبنية التحتية، وبنسبة بلغت (15%) وهذه الإنشاءات تتضمن مشاريع وطرق وموانئ، ومن ذلك الطريق الساحلي من امساعد إلى رأس جدير بطول (1900) كم تقريباً وإنشاء مطار جديد بطرابلس

وصالة ركاب بمطار طبرق وغيرها من المشروعات التي عرضها الباحث في هذا الإطار في الجانب النظري من هذه الدراسة .

وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بنسبة بلغت (10%) وهي نسبة قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكان من المفترض أن يحرص الجانب الليبي على الاستثمار في هذا القطاع بدلاً من التركيز على قطاع النفط والغاز بما يتماهى ويواكب التوجيهات الإيطالية التي تسعى لمصالحها قبل كل شيء. ونجد النسبة نفسها (10%) أيضاً في قطاع الصناعات التحويلية، وهي بلا شك من القطاعات المهمة للجانب الليبي خاصة، إلا أن الجانبين لم يعطيا أهمية كبيرة لهذا القطاع، حيث كان بالإمكان الاستفادة من الدولة الإيطالية وخبراتها وامكانياتها في هذا القطاع حيث أنها من الدول المتقدمة ومن الدول الصناعية الكبرى في العالم، ولكن الحكومات الليبية المختلفة والمتعاقبة نجدها تهتم فقط بالقطاع النفطي وهذا الأمر نجده أقل نسبة في القطاع الأخير وهو قطاع الخدمات والمتمثل في الصحة والتعليم بشكل أساسي، إلا أن حجم الاستثمارات في هذا القطاع الهام والضروري والحساس للشعب الليبي نراه لم يصل إلى تطلعات الشعب لأنه جاء بنسبة (5%) فقط وكانت هذه الخدمات محصورة في مبادرات محدودة معظمها لم تستكمل لوجود بعض المعوقات والتحديات .

ثانياً – إنتاج ليبيا من النفط :

جدول رقم (2) يُبين إنتاج النفط الليبي للفترة (2009 – 2024)

السنة	الإنتاج بالبرميل
2009	1.5 مليون برميل يومياً
2011	462 ألف برميل يومياً
2017	951 ألف برميل يومياً
2019	1 ميلون برميل يومياً
2020	400 ألف برميل يومياً
2022	600 ألف برميل يومياً
2023	900 الف برميل يومياً
2024	1.2 مليون برميل يومياً

- المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المؤسسة الوطنية للنفط للسنوات من 2009 الى 2024م.

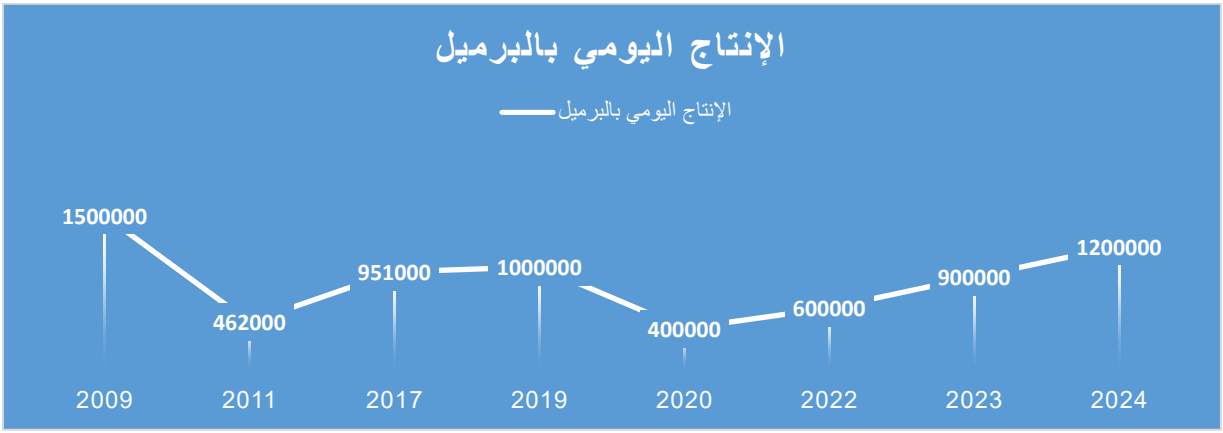

شكل رقم (2) يُبين الإنتاج اليومي للنفط الليبي قبل سنة 2011 وبعدها

بالنظر إلى الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) يتضح أن إنتاج النفط الليبي قد تراجع بنسبة كبيرة سنة 2011 م مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب تأثره بالأحداث التي شهدتها ليبيا خلال هذا العام من توترات سياسية وأمنية وأحداث مسلحة، وما تبعها من إغلاق للحقول والموانئ النفطية، حيث بلغت نسبة 462 ألف برميل فقط مقارنة بالعام 2009 الذي وصل فيه إنتاج النفط إلى 1.5 مليون برميل يومياً وذلك لوجود الاستقرار الأمني والاقتصادي في تلك الفترة التي سبقت أحداث ما عُرف بثورات الربيع العربي. وواصل هذا الانخفاض في إنتاج النفط الليبي إلى العام 2017 حيث ارتفعت معدلات الإنتاج بعد أن شهدت البلاد نوعاً نسبياً من الاستقرار السياسي والأمني خاصة بعد انتهاء حرب فجر ليبيا حيث وصلت معدلات الإنتاج في هذه السنة إلى 951 ألف برميل يومياً أي ما يُقارب مليون برميل، وهذا الرقم الأخير سجلته معدلات عام 2019 حيث استمرت بوادر الاستقرار الأمني، وحرص المجتمع الدولي على أن يحافظ على هذه المعدلات الإيجابية، ثم انخفض هذا المعدل إلى 400 ألف برميل خلال العام 2020 متأثراً بجائحة كورونا وتوقف أو ضعف عمليات الإنتاج والتصدير وانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، واستمر هذا الوضع إلى العام 2022 حيث وصل الإنتاج إلى 600 ألف برميل ولكن هذا المعدل قفز بنسبة واضحة تماماً في العام 2023 ليصل إلى 900 ألف برميل يومياً واستمر هذا التطور والإنتاج في ارتفاعه ليتجاوز المليون برميل يومياً في العام 2024 حيث سجل إنتاج النفط من جميع الحقول النفطية في البلاد 1.2 مليون برميل يومياً وهو رقم لم يُسجل خلال السنوات السابقة مما زاد من التدفقات الاستثمارية للمؤسسة الوطنية للنفط على الرغم من وجود مكونين واحدة في غرب البلاد والأخرى في شرقها .

ثالثاً – الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (3) يُوضح الناتج المحلي النفطي وغير النفطي وإجمالي الناتج خلال السنوات 2011 – 2024م

السنة	الناتج المحلي النفطي		الناتج المحلي غير النفطي		إجمالي الناتج
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2011	12.0	60	8.0	40	20.0
2012	43.0	78	12.0	22	55.0
2013	34.0	72	13.0	28	47.0
2014	23.0	62	14.0	38	37.0
2015	15.0	53	13.5	47	28.5
2016	16.0	53	14.0	47	30.0
2017	18.0	65	15.0	35	43.0
2018	33.0	67	16.5	33	49.5
2019	35.0	67	17.0	33	52.0
2020	14.0	47	16.0	53	30.0
2021	36.0	68	17.0	32	53.0
2022	38.0	68	18.0	32	56.0

2023	42.0	68	19.5	32	61.5
2024	45.0	68	21.0	32	66.0

المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط للفترة 2011-2024م

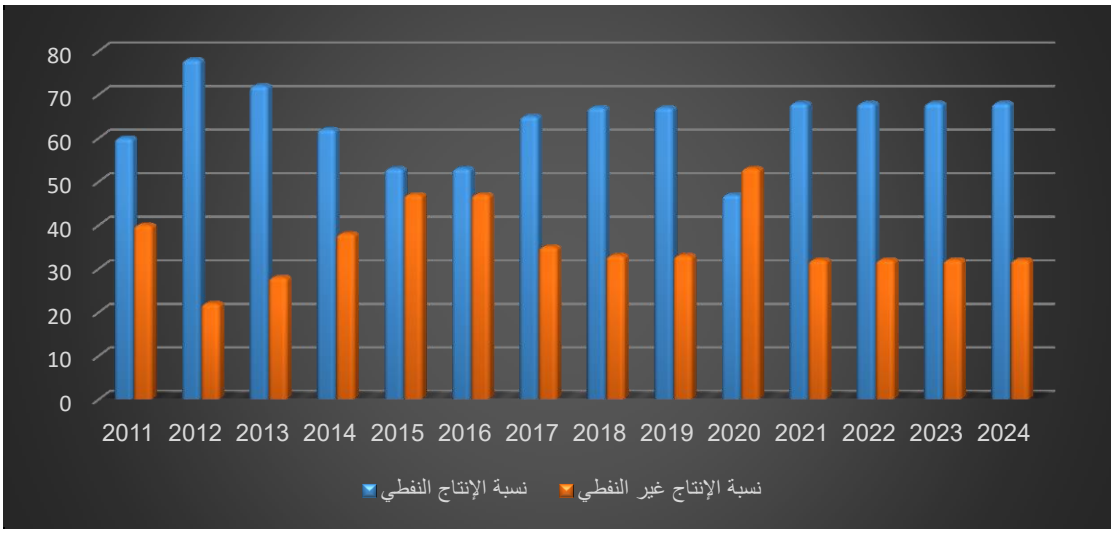

شكل رقم (3) يُوضح الناتج النفطي وغير النفطي 2011 - 2024

بالنظر إلى الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يتضح أن الناتج المحلي في سنة 2011 بلغت قيمته 12 مليار دولار بنسبة بلغت (60%) وهذه القيمة تُعد قليلة مقارنة بالسنوات القادمة الأخرى، وذلك تزامناً مع أحداث الثورة الليبية في 2011/02/17 ثم صعد الناتج النفي في 2012 ليسجل قيمة 43 مليار دولار وبنسبة (78%) ليتراجع في السنوات القادمة ويتضاءل متأثراً بعودة الفوضى السياسية والأمنية وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والنزاع المسلح وإغلاق الحقول والموانئ النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي شرق البلاد، حيث سجلت 34 مليار دولار في سنة 2013 بنسبة بلغت (72%) وفي عام 2014 بلغت 23 مليار دولار بنسبة (62%) ويزداد انخفاض التسجيل إلى 15 و 16 مليار دولار في عامي 2015-2016 بنسبة بلغت (53%) ثم ارتفع هذا المعدل بين عامي 2018-2019 لتسجل (67%) ليتراجع في 2020 إبان فترة جائحة كورونا 14 مليار دولار بنسبة بلغت (47%) أما بعد هذه السنة وخلال السنوات 2021-2024 سجلت مستويات وقيم جيدة بلغت فيها النسب (68%) كما هو مبين في الجدول السابق .

ولعل هذا التذبذب في السنوات الموالية لعام 2011 يعود كما ذكر الباحث إلى هشاشة الوضع لأمني والتشظي الكبير الذي تُعانيه مؤسسات الدولة بعد أحداث 2011/02/17، وفيما يخص الناتج المحلي غير النفطي يُمكن القول أنه شهد تذبذباً واضحاً وسجلت أعلى نسبة في عامي 2015-2016 وذلك بعد انتهاء حرب فجر ليبيا وعودة الاستقرار الأمني وإن كان بطيئاً إلى جوانب الحياة في البلاد، وهو موضح بالجدول السابق المشار إليه .

أما فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي فإن أعلى نسب تلك التي تجاوزت (50%) وهي على التوالي تنازلياً في الأعوام 2024 سجلت 66 مليار دولار يليها 2023 سجلت 61 مليار دولار ثم 2022 سجلت 56 مليار دولار يليها 2012 سجلت 55 مليار دولار وأخيراً 2019 سجلت 52 مليار دولار أما باقي السنوات فكان الناتج المحلي أقل من 50 مليار دولار وذلك للأسباب والمبررات السابقة حيث سجلت أقل قيمة في عام 2011 والتي بلغت 20 مليار دولار متأثرة بأحداث 17 فبراير ثم سنة 2015 والتي سجلت 28 مليار دولار وسنة 2020 التي سجلت 30 مليار دولار متأثرة بأزمة كورونا، وأخيراً سنة 2019 حيث سجلت 37 مليار

دولار متأثرة هذه القيم والنسب بأحداث وحرب فجر ليبيا وما ترتب عليها من إغلاق للموانئ والحقول النفطية والتوترات الأمنية والانقسام الداخلي .

المحور الثاني / التبادل التجاري الاقتصادي وحجم الاستثمارات بين البلدين :

أولاً – الصادرات والواردات :

جدول رقم (4) يُوضح الصادرات والواردات بين ليبيا وإيطاليا 2011-2024

السنة	صادرات ليبيا إلى إيطاليا (مليار دولار)	واردات ليبيا من إيطاليا (مليار دولار)	نسبة الصادرات	نسبة الواردات	التبادلات إجمالي التجارية
2011	15.27	3.00	% 83.6	% 16.4	18.27
2012	10.94	2.50	% 81.4	% 18.6	13.44
2013	6.76	2.00	% 77.2	% 22.8	8.76
2014	4.91	1.80	% 73.2	% 26.8	6.71
2015	2.88	1.50	% 65.8	% 34.2	4.38
2016	3.88	1.60	% 70.8	% 29.2	5.48
2017	5.40	1.70	% 76.1	% 23.9	7.10
2018	11.30	1.37	% 89.2	% 10.8	12.67
2019	9.73	1.50	% 86.6	% 13.4	11.23
2020	7.00	1.20	% 85.4	% 14.6	8.20
2021	8.00	1.30	% 86.0	% 14.0	9.30
2022	5.27	1.11	% 82.6	% 17.4	6.38
2023	7.96	1.84	% 81.2	% 18.8	9.80
2024	9.00	2.00	% 81.8	% 18.0	11.00

- المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات ومصادر حكومية متنوعة تغطي فترة الدراسة.

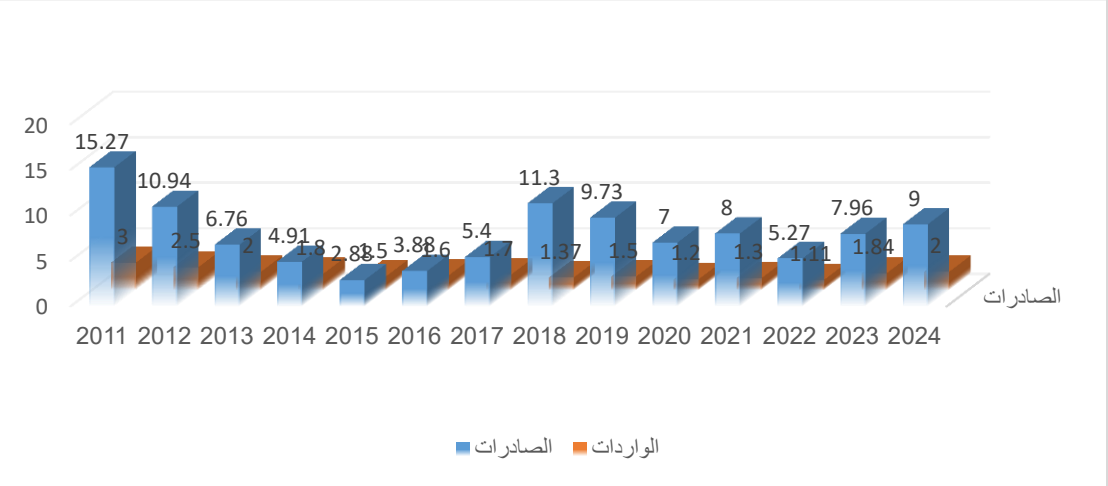

شكل رقم (5) يُوضح الصادرات والواردات بين ليبيا وإيطاليا 2011-2024

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) والشكل رقم (5) والذي يُوضح صادرات ليبيا إلى إيطاليا يتضح أن أعلى نسبة كانت قد سجلت في عام 2011 حيث مازالت البلاد محافظة نوعاً ما على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة مع إيطاليا الجارة، وكانت الموانئ تعمل بصورة طبيعية خاصة التي في غرب البلاد فسجلت قيمة 15.27 مليار دولار وجاءت في المرتبة الأولى يليها سنة 2018 سجلت 11.30 مليار دولار وفي المرتبة التالية جاءت سنة 2012 حيث سجلت 10.94 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة جاءت سنة 2019 حيث سجلت ما يقترب من 10 مليار دولار، وكذلك سنة 2024 التي سجلت 9 مليار دولار .أما أقل السنوات تصديراً من ليبيا إلى إيطاليا فقد سجلت 2.88 مليار دولار وكان ذلك في سنة 2015 وليس بعيداً عنها سنة 2016 حيث سجلت 3.88 مليار دولار يلي ذلك سنة 2014 وسجلت 4.91 مليار دولار، ولعل هذا التذبذب في المؤشرات يعود للمتغيرات السياسية الداخلية وبعض المتغيرات الإقليمية والمناخية والبيئية، واهتمام الحكومات بملفات أخرى سياسية وأمنية أكثر من اهتمامها بالملف الاقتصادي . أما فيما يتعلق بالواردات الليبية من إيطاليا فلم تكن كبيرة بالقدر الذي كانت عليه الصادرات، ولعل هذا يعود إلى أن أكثر صادرات ليبيا لإيطاليا كانت من منتوج النفط والغاز أما الواردات الليبية من إيطاليا فكانت متنوعة منها الصحية مثل الأدوية ومستلزمات الأدوية والمواد الزراعية وغيرها، إضافة إلى الإلكترونات والأقمشة، ولذلك وبالعودة إلى الجدول السابق يتضح أن أكثر السنوات استيراداً بلغت قيمتها 3 مليار دولار وذلك في سنة 2011 ثم بدأت القيمة تنخفض بعد ذلك فسجلت في سنة 2012 2.5 مليار دولار وفي السنة التالية 2013 سجلت 2 مليار دولار ومن بعدها وحتى سنة 2023 لم تصل القيم إلى 2 مليار دولار، وفي بعض السنوات وصلت إلى أدنى مستوياتها وذلك منذ العام 2022 حيث سجلت 1.11 مليار دولار وكذلك الحال في عام 2020 سجلت 1.2 مليار دولار وفي العام 2021 سجلت 1.3 مليار دولار، مما يعني تضاءل هذه النسب وهذا يوضح أن نسبة وقيمة الإيرادات لم تكن بالقدر المأمول للشعب الليبي خاصة وأن الاستيراد من إيطاليا لا يكلف الدولة الليبية كثيراً بحكم القرب الجغرافي لإيطاليا والعلاقات الجيدة منذ عقود كثيرة مع هذه الدولة الأوروبية الجارة المحاذية لشمال ليبيا على ضفة البحر الأبيض المتوسط .

أما فيما يتعلق بإجمالي التبادلات التجارية بين البلدين، يمكن عرض السنوات الأربع الأكبر قيمة حيث كانت سنة 2011 الأولى بقيمة بلغت 18.27 مليار دولار تليها سنة 2012 بقيمة 13.444 مليار دولار ثم سنة 2018 بقيمة 12.67 مليار دولار يليها سنة 2019 بقيمة بلغت 11.23 مليار دولار، وكذلك الحال في سنة 2024 حيث بلغت 11 مليار دولار، أما بلقي السنوات فلم تصل القيمة إلى حدود 10 مليار دولار فكان أقلها العام 2015 حيث بلغت 4.38 ميار دولار وكذلك الحال سنة 2016 وبلغت القيمة 5.48 مليار دولار .

ثانياً – نسبة الاستثمارات الإيطالية للناتج المحلي الليبي :

جدول رقم (5) يوضح نسبة الاستثمارات الخارجية الإيطالية للنتاج المحلي الليبي حسب القطاعات

السنة	المشروع	القطاع	القيمة النقدية (مليار دولار)
2013	تطوير حقل الوفاء	الطاقة	2.00
2015	مشروع البنية التحتية في طرابلس	الإنشاءات	0.50
2018	إعادة تأهيل مصفاة الزاوية	الطاقة	1.50
2020	مشروع الزراعة الحديثة في الجنوب	الزراعة	0.30
2023	اتفاقية تطوير الحقول البحرية	الطاقة	8.0

- المصدر / تقارير مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط 2013 – 2023 م

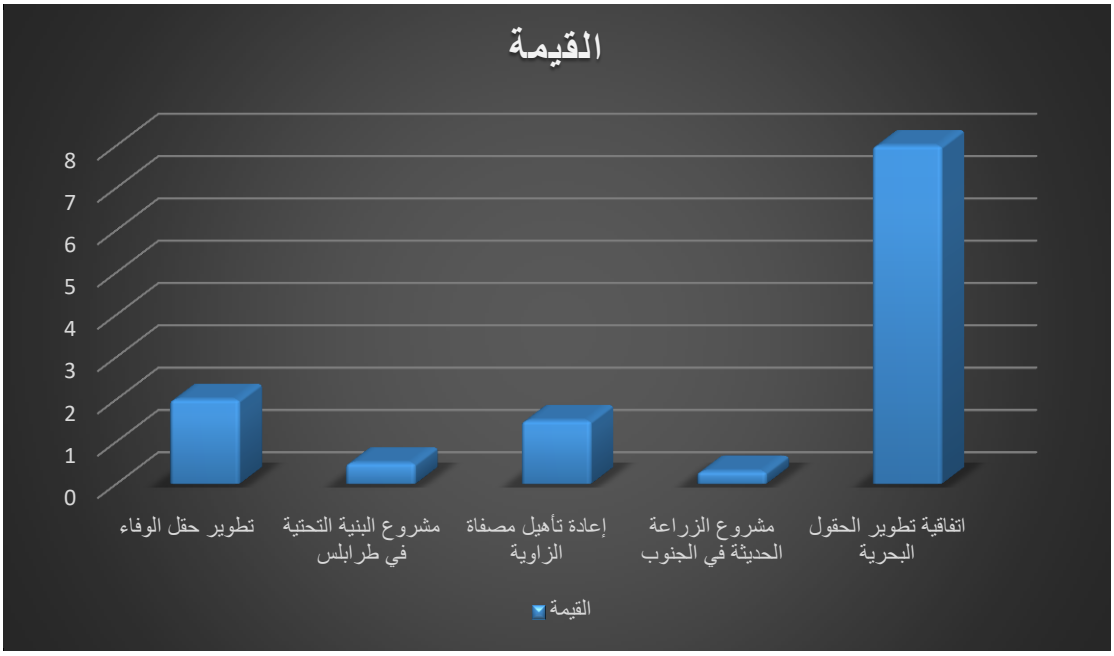

شكل رقم (6) يوضح نسبة الاستثمارات الخارجية الإيطالية للناتج المحلي الليبي حسب القطاعات

بالنظر إلى الجدول رقم (5) والشكل رقم (6) يتضح بأن أكبر نسبة استثمارات خارجية إيطالية للناتج المحلي قامت في العام 2023 حيث بلغت 8 مليار دولار وكانت في مجال الطاقة وخصوصاً إعطاء هذه الاستثمارات حيزاً كبيراً لتطبيق اتفاقية تطوير الحقول البحرية التي تزود إيطاليا بالغاز والنفط، وهي حقلي الوفاء والفيل .

وهذه الاستثمارات كانت الأكثر منذ عقدين وخلصت هذه الاتفاقيات إلى أن تزيد قوة الإنتاج في سنة 2026 وقد تعرض الباحث في شرح هذه الاتفاقية وقيمتها المذكورة أعلاه 8 مليار دولار في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وفي المرتبة الثانية جاءت الاستثمارات التي خصصت لتطوير حقل الوفاء في سنة 2013 حيث بلغت القيمة النقدية 2 مليار دولار وكانت أيضاً في قطاع الطاقة (النفط والغاز) وبالشراكة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني غاز الإيطالية وهي أكبر الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا في هذا القطاع .

أما أقل الاستثمارات فكانت في قطاعي الزراعة والإنشاءات، فأما قطاع الزراعة فقد بلغ 0.30 مليار دولار وخصصت القيمة للمشاريع الزراعية الحديثة بالجنوب الليبي، اما في قطاع الإنشاءات فكانت القيمة النقدية 0.50 مليار دولار وخصصت لتحسين البنية التحتية بالعاصمة طرابلس وذلك في سنة 2015، مما سبق يمكن القول بأن إيطاليا كانت تضع كل اهتمامها واستثماراتها في قطاع الطاقة متمثلة في (النفط والغاز) .

ثالثاً – تأثير التدفقات الاستثمارية على نمو الاقتصاد الليبي :

جدول رقم (6) يوضح تأثير التدفقات الاستثمارية الإيطالية على نمو الاقتصاد الليبي

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
2011	62.1 -
2012	105.5
2013	13.1 -

2014	24.0 -
2015	10.0 -
2016	2.5 -
2017	26.7
2018	17.9
2019	9.9
2020	59.7 -
2021	31.4
2022	3.5
2023	5.0
2024	6.0

- المصدر / تقارير مصرف ليبيا المركزي2011 – 2024م .

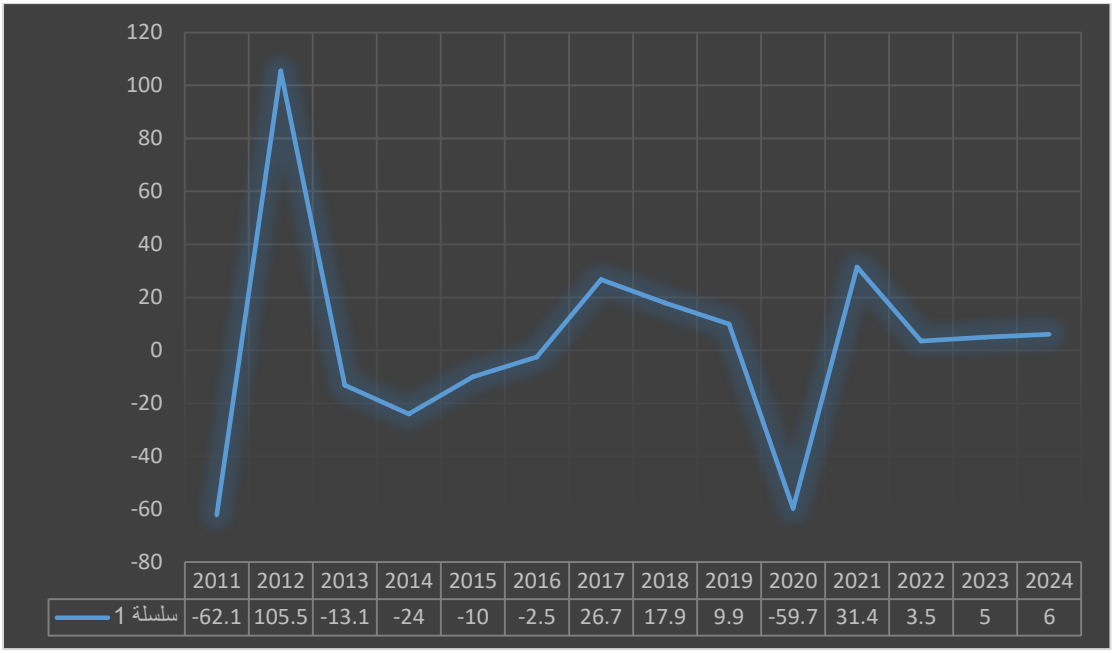

شكل رقم (7) يوضح تأثير التدفقات الاستثمارية الإيطالية على نمو الاقتصاد الليبي

وبالنظر إلى الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدل النمو الاقتصادي سجل مؤشراً سلبياً بلغ (-62.1%) ولربما هذا التأثير السلبي كان بسبب ما شهدته ليبيا من أحداث خلال العام 2011 وما خلفته الاحتجاجات والحراك الإجمالي إبان الثورة الليبية، وكان الانخفاض الثاني الأبرز خلال العام 2020 حيث بلغ معدل (-59.7%) وذلك تأثراً بجائحة كورونا، أما أعلى معدل فكان في العام 2012 حيث بلغ (104.5%) من خلال تعافي جزئي بدعم من استئناف الصادرات، وكذلك سجلت المعدلات تحسناً في سنة 2017 وذلك من خلال دعم من مشاريع الطاقة والتي سجلت (26.7%) وكذلك سجل معدل النمو تحسناً ملحوظاً في سنة

2021 وكان (31.4%) حيث يعود ذلك إلى الانتعاش بدعم مشاريع مشتركة بين البلدين، ولعل هذه المعدلات لا تسهم بشكل كبير وإيجابي في زيادة النمو الاقتصادي الليبي أو المناطة عليه لأنها معدلات مضطربة وغير ثابتة وغير مستمرة وتخضع لظروف ومتغيرات أخرى داخلية وإقليمية ودولية، وهو ما أشار إليه الباحث في الجانب النظري من هذه الدراسة .

المحور الثالث / التحديات التي تواجه التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا :

أولاً – معدلات الفقر :

جدول رقم (7) يوضح معدلات الفقر في ليبيا (2011 – 2024)

السنة	المعدل	السنة	المعدل
2011	% 27	2018	% 36
2012	% 22	2019	% 33
2013	% 20	2020	% 34
2014	% 25	2021	% 30
2015	% 29	2022	% 28
2016	% 32	2023	% 27
2017	% 35	2024	-

- المصدر / تقارير صندوق النقد الدولي – 2023 .

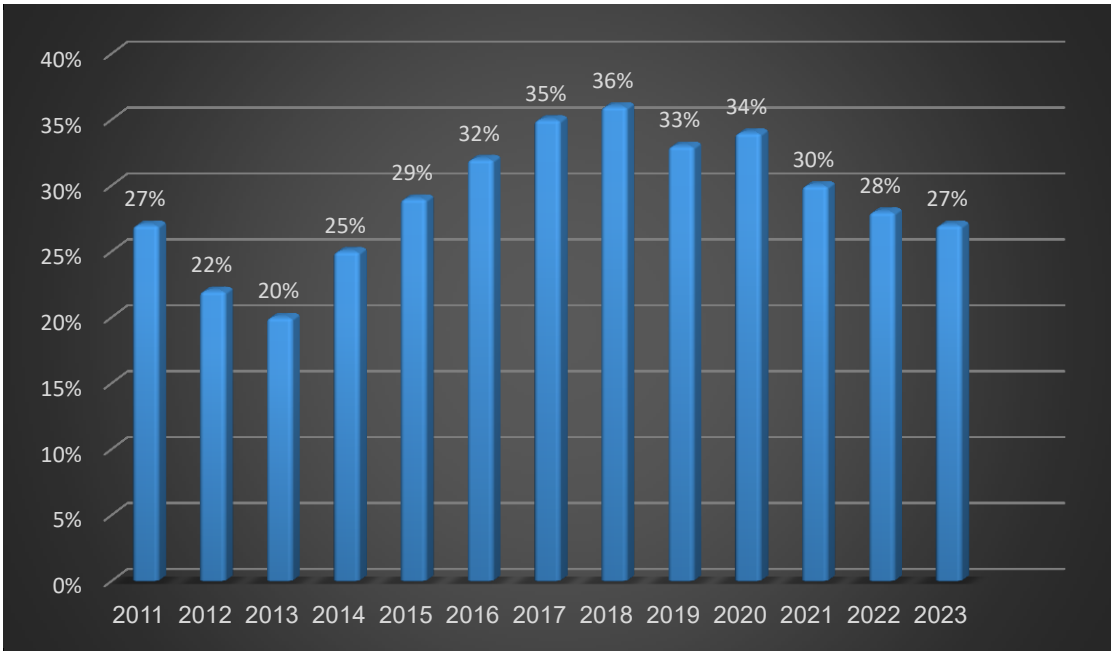

شكل رقم (8) يوضح معدلات الفقر في ليبيا بين عامي (2011 – 2024)

من الجدول رقم (7) والشكل رقم (8) يتضح أم معدلات الفقر في ليبيا متقاربة خلال هذه السنوات حيث جاءت متراوحة ما بين (20% - 36%) مع الملاحظة أن ليبيا تُعد من الدول الغنية والتي من المفترض

أن لا تُسجل فيها هذه المعدلات ومع ملاحظة أن ترتيب ليبيا بين الدول العربية في معدلات الفقر يقع في المرتبة (16) حسب تقارير صندوق النقد الدولي ولم يأت بعدها إلا دول الخليج العربي النفطية.

ثانياً – معدلات البطالة :

جدول رقم (8) يوضح معدلات البطالة في ليبيا بعد سنة 2011

السنة	معدل البطالة (%)
2015	% 19.7
2022	% 19.3
2023	% 18.5
2024	%17.0

- المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير مختلفة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

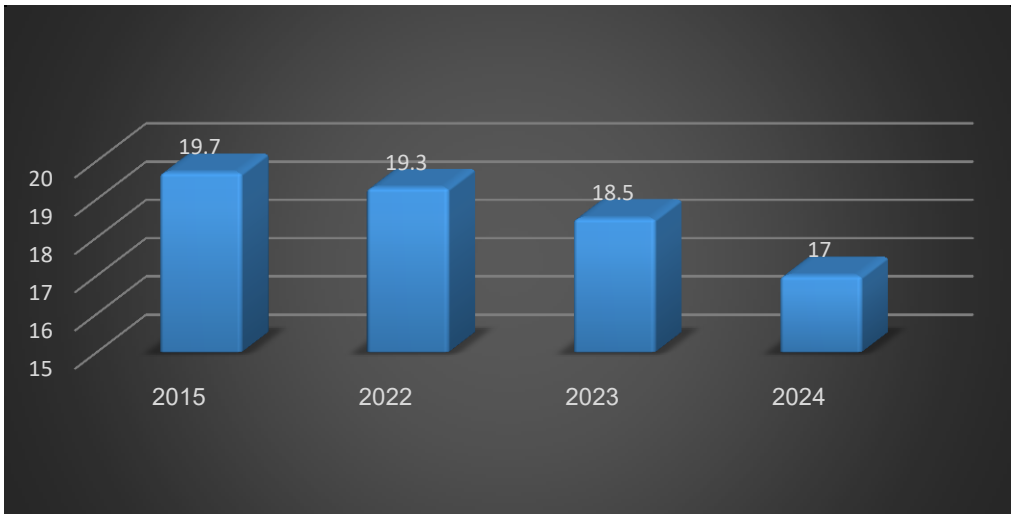

شكل رقم (9) يوضح معدلات البطالة في ليبيا بعد عام 2011

من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (9) يتضح بأن معدلات البطالة في ليبيا بعد عام 2011 كانت متقاربة جداً حيث تراوحت النسبة ما بين (17-19.75%) ففي سنة 2024 سجلت البلاد أقل نسبة والتي بلغت (17%) بعد أن كان المؤشر مرتفعاً قليلاً في سنة 2023 والذي بلغ (18.5%) فيما سجلت أعلى مؤشرات ومعدلات للبطالة بين عامي 2015-2022 والتي وصلا إلى (19.7%) ويعود ذلك إلى عدم ثبات السياسات العامة للدولة وفشلها في الحد من معدلات البطالة في بلد غني ومصدر للنفط والغاز وعدد سكانه لا يتجاوز 7 مليون نسمة، ويمتلك احتياطات نقدية كبيرة وموارد طبيعية كبيرة لم يُحسن استغلالها .

ثالثاً – معدلات التضخم :

جدول رقم (9) يوضح معدلات التضخم في ليبيا بعد عام 2011

السنة	معدل التضخم (%)
2011	% 15.9
2012	% 6.1

2014	% 2.9
2015	% 9.2
2018	% 3.7
2020	% 1.0
2021	% 3.0
2023	% 5.0

- المصدر / أسامة الأبيرش (2018)

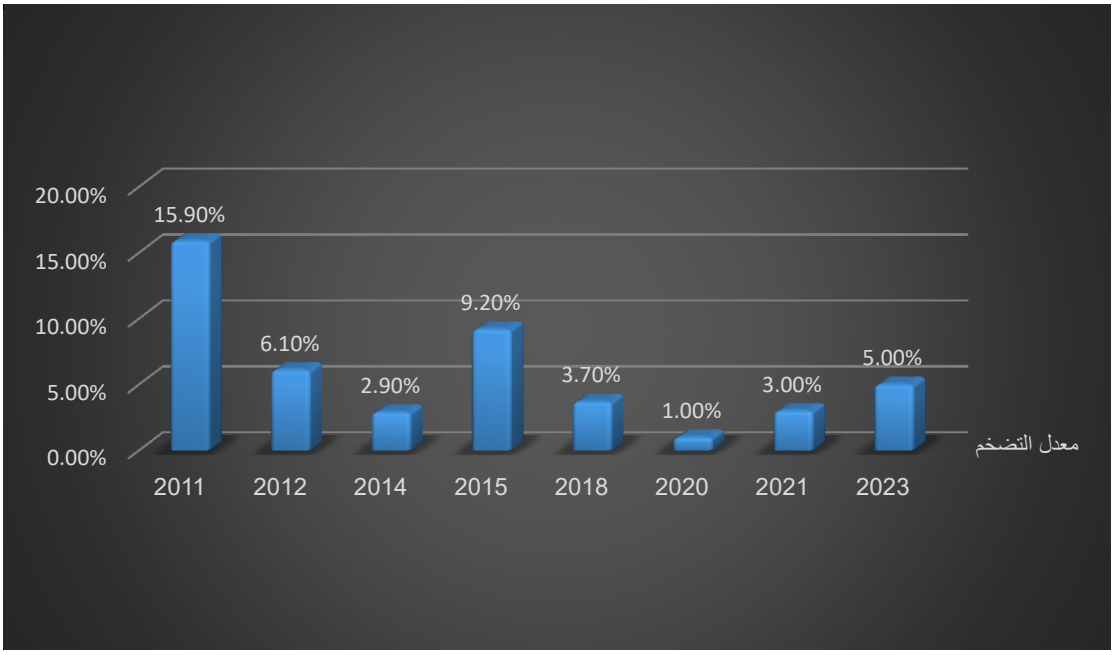

شكل رقم (10) يوضح معدلات التضخم في ليبيا بعد عام 2011

بالنظر على الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدلات التضخم في ليبيا بين عامي 2011-2024 قد تراوحت بين (1-15.9%) حيث سجلت الدولة أعلى معدل تضخم في عام 2011 بلغ (15.9%) وبذلك تكون أعلى نسبة ومعدل ولربما يعود ذلك إلى الأزمة السياسية التي شهدها ليبيا في هذه السنة، أما أقل معدل فقد سجل في عام 2020 إبان ازمة كورونا حيث بلغ (1%) فقط .

وهذه النسب والمؤشرات تُعد مقبولة ومريحة نوعاً ما مقارنة بما تعانيه البلاد من أزمات سياسية واختناقات اقتصادية وتعرضها لمتغيرات محلية وإقليمية وفساد قد استشرى في جميع مؤسسات الدولة دون استثناء .

رابعاً – معدلات الفساد :

جدول رقم (10) يوضح معدلات الفساد في ليبيا وترتيبها بين الدول بعد عام 2011

السنة	النقاط	ترتيب ليبيا	عدد الدول
2012	21	160	174

2013	15	172	175
2014	18	166	174
2015	16	161	167
2016	14	170	176
2017	17	171	180
2018	17	170	180

- المصدر / من إعداد الباحث استناداً إلى تقرير البنك الدولي – 2018 .

بالنظر إلى الجدول رقم (10) والمتعلق بعرض معدلات الفساد في ليبيا بين عامي 2012-2018 يتضح أن هذه المعدلات وقعت ما بين (14-21) نقطة، وهذه المعدلات خطيرة وتعكس حجم الفساد المستشري في الدولة الليبية، حتى وصلت البلاد إلى مرتبة متقدمة في دول العالم من حيث مؤشرات الفساد ومعدلاته .

وقد عرضت الدراسة جزءاً من هذا الفساد ووضحت بأن الفساد يُعد تحدياً ومعوقاً للنمو الاقتصادي إضافة إلى الفقر والبطالة والتضخم، ويُعد الفساد بجميع أنواعه في ليبيا من أكثر التحديات التي تعطل وتقوض بناء الاقتصاد الليبي، وسبب رئيس في فشل جميع محاولات الإصلاح وتطوير التنمية الاقتصادية بالبلاد والاستفادة من التدفقات الاستثمارية، وذلك لتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية ووجود حكومات فاسدة تعاقبت على حكم البلاد منذ استقلال ليبيا إلى هذا الوقت .

الخلاصة

بعد تحليل المؤشرات والمعدلات التي تم عرضها في هذا الفصل يُمكن الإجابة عن فرضية الدراسة وهي : **يتأثر حجم التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا ببعض المتغيرات المحلية والدولية مما يؤثر سلباً أو إيجاباً على نمو الاقتصاد الليبي** تبين من خلال قراءة المعدلات أن التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا لم يكن لها تأثيراً إيجابياً على نمو الاقتصاد الليبي، فتأثيرها كان محدوداً ولم يصل إلى طموحات ليبيا من خلال الاستفادة من هذه التدفقات الإيطالية أو غيرها وذلك لأن المعوقات والتحديات التي واجهت هذه التدفقات ومن أبرزها تحديات الفقر والفساد والبطالة والتضخم والهجرة غير الشرعية جعلت معظم هذه التدفقات لم توجه الوجهة الصحيحة إلى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة والدليل على ذلك أن هذه التدفقات لم تُسهم في إقامة بنية تحتية متطورة وسليمة حتى تلك المشروعات التي تم الاتفاق عليها من عام 2008 حيث اتفق الطرفان أن تقوم بها إيطاليا فهذه المشروعات وغيرها والتي عرضتها الدراسة في سياق هذا الموضوع لم تُنفذ إضافة إلى قصور الخدمات الصحية والتعليمية التي كان من المفترض أن تقوم بها إيطاليا او تُسهم في جانب منها كما أن معدلات البطالة ارتفعت ومعدلات التضخم كذلك زادت ولم تنخفض، إضافة إلى معدلات الفقر ومؤشراته زادت في الارتفاع في المقابل زادت مؤشرات الفساد والهجرة غير الشرعية، ولعل اهتمام الجانب الإيطالي بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال الغاز والنفط دون غيره من القطاعات أدى إلى استفادة إيطاليا بدرجات كبيرة وبنسب عالية من هذه الشراكة أو التدفقات بين البلدين أكثر من الجانب الليبي .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري وتحليله في الجانب العملي الإحصائي خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، هذه أبرزها وأهمها :

1- تبين أن التدفقات الاستثمارية بين البلدين سجلت أعلى نسبة لها في مجال الطاقة حيث بلغت (60%) من مجموع التدفقات و (15%) في البنية التحتية، و (10%) في مجالات الزراعة الحديثة، ومثلها للصناعات التحويلية ، و (5%) في قطاع الخدمات (الصحة والتعليم) .

2- لم تستفد ليبيا بشكل كبير من قربها الجغرافي لإيطاليا ولم تستفد من تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في زيادة النمو الاقتصادي لعدم وجود شخصيات وطنية فاعلة مرت على البلاد من خلال الحكومات المتعاقبة منذ استقلال ليبيا .
3- الجانب الإيطالي ركز كثيراً على تنفيذ معظم البنود المتعلقة بقطاع الطاقة (الغاز والنفط) مستفيداً من إمكانيات ليبيا في هذا القطاع وموقعها الجغرافي .
4- التدفقات الاستثمارية بين ليبيا وإيطاليا لم تصل إلى طموحات ليبيا ولذلك كان تأثيرها محدوداً وهشاً في فترات كثيرة من تاريخ العلاقة بين البلدين نظراً لتعرضها لبعض المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية .

ثانياً : التوصيات

1. التُركيز في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على جميع القطاعات وليس على قطاع الغاز والنفط .
2. ضرورة تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع إيطاليا قبل 2011 بما حملته من مواد دون تغيير في مواد الاتفاقية أو بنودها كما يُريد الجانب الإيطالي الذي يسعى لمصالحه فقط .
3. الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الخبرات والإمكانيات الإيطالية في مجالات البنية التحتية والمشروعات الصناعية والخدمات الصحية والتعليمية .
4. الحد من الفساد والتضخم والفقر والبطالة لأن هذه التحديات هي أكثر من يُعيق النمو الاقتصادي الليبي، ويحد من الاستفادة من التدفقات الاستثمارية الإيطالية وغيرها من استثمارات الدول المتقدمة.

المراجع

أولاً: الكتب

- بن قدور، أشواق. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. دار الراية للنشر والتوزيع.
- كرم، أنطونيوس. (1987). اقتصاديات التخلف والتنمية. منشورات مركز الإنماء القومي.
- ناصف، إيمان عطية، وآخرون. (2006). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- قبلان، فريد أحمد. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات - دراسة مقارنة. دار النهضة العربية.
- كامل، مصطفى، وآخرون. (2008). تقرير التنمية الشاملة في مصر (ط. 3). مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة.
- عبد السلام، علي عطية. (2003). السياسة النقدية في ليبيا. مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

ثانياً: الرسائل العلمية

- مجاهد، أحمد حلمي. (2010). تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف التنموية في مصر [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- البدري، عصام أحمد. (2017). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري باستخدام نماذج النمو الداخلي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- بوخشين، عبد الناصر عز الدين. (2003). تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1973م - 1977م [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية المحكمة

- مداني، حسيبة. (2019). قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980 – 2017). مجلة دراسات اقتصادية، 6(2)
- محمد، رقية. (2014). محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للبانل الديناميكي. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، (22).
- سليمان، سالمة محمد. (2011). التخطيط للتنمية البشرية واستخدامها الأمثل بالتطبيق على الجماهيرية الليبية (سابقاً). مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 12(3).
- خشخوش، محمود سالم. (2009). مشكلة البطالة وآثارها الاقتصادية على المجتمع. مجلة الفاتح، (69).

رابعاً: المؤتمرات والندوات العلمية

- شامية، عبد الله إمحمد. (2007، [أكتوبر/نوفمبر]). الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية. ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات، معهد التخطيط - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقاً).

- الفارسي، عيسى، والشحومي، سليمان. (2006). البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجماهيرية، طرابلس.

خامساً: التقارير والبيانات الحكومية والمؤسسية

- وزارة الاقتصاد والتجارة. (2022). بيانات مكتب التجارة الخارجية طرابلس. وزارة الاقتصاد والتجارة.
- مصرف ليبيا المركزي. (د.ت.). التقرير السنوي لسنوات مختلفة. مصرف ليبيا المركزي.
- مصرف ليبيا المركزي. (د.ت.). الإحصاءات النقدية والمالية خلال 1966 – 2022. مصرف ليبيا المركزي.

References

First: Books

- Ben Qaddour, Ashwaq. (2013). The Evolution of the Financial System and Economic Growth. Dar Al-Raya for Publishing and Distribution.
- Karam, Antonios. (1987). The Economics of Underdevelopment and Development. Publications of the National Development Center.
- Nassef, Iman Attia, et al. (2006). Economic Development: Theoretical and Applied Studies. University Press for Printing and Publishing.
- Qablan, Farid Ahmed. (2008). Foreign Direct Investment in Arab Countries: Reality and Challenges - A Comparative Study. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Kamel, Mustafa, et al. (2008). Comprehensive Development Report in Egypt (3rd ed.). Center for Studies and Research of Developing Countries - Cairo University.
- Abdel Salam, Ali Attia. (2003). Monetary Policy in Libya. Center for Economic Sciences Research.

Second: Theses

- Mujahid, Ahmed Helmy. (2010). Evaluating the Role of Foreign Direct Investment in Achieving Development Goals in Egypt [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Commerce, Ain Shams University.
- Al-Badri, Essam Ahmed. (2017). The Relationship Between Foreign Direct Investment and the Economic Growth Rate in the Egyptian Economy Using Domestic Growth Models [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Commerce, Menoufia University.
- Boukhshin, Abdel Nasser Ezz El-Din. (2003). The Evolution of the Structure of Foreign Trade in the Libyan Economy and its Relationship to Economic Growth: An Econometric Analytical Study for the Period 1973-1977 [Unpublished Doctoral Dissertation]. Department of Economics, Faculty of Commerce, Alexandria University.

Third: Peer-Reviewed Journals and Scientific Periodicals

- Madani, Hassiba. (2019). Measuring the Impact of Monetary and Fiscal Policy on Economic Growth in Algeria for the Period (1980-2017). Journal of Economic Studies, 6(2).
- Mohamed, Roukia. (2014). Determinants of Economic Growth in Arab Countries: An Econometric Study Using the Dynamic Panel Error Correction Model. Journal of Economics and Applied Statistics, National Higher School of Statistics and Applied Economics, (22).
- Suleiman, Salma Muhammad. (2011). Planning for Human Development and its Optimal Use: An Application to the Libyan Jamahiriya (formerly). Al-Nahda Journal, Faculty of Economics and Political Science - Cairo University, 12(3).
- Khashkhoush, Mahmoud Salem. (2009). The Problem of Unemployment and its Economic Effects on Society. Al-Fateh Journal, (69).

Fourth: Scientific Conferences and Seminars

- Shamiya, Abdullah Muhammad. (2007, [October/November]). The Libyan Economy and the Challenges of the World Trade Organization. A research paper presented at the seminar "The Libyan Economy and the World Trade Organization: Opportunities and Challenges," Planning Institute - General People's Committee for Planning (formerly).
- Al-Farsi, Issa, and Al-Shahoumi, Suleiman. (2006). The Suitable Environment for Attracting Foreign Direct Investment in the Libyan Economy. A working paper presented at the National Conference on Foreign Direct Investment in the Jamahiriya, Tripoli.

Fifth: Governmental and Institutional Reports and Data

- Ministry of Economy and Trade. (2022). Data from the Tripoli Foreign Trade Office. Ministry of Economy and Trade.
- Central Bank of Libya. (n.d.). Annual Report for Various Years. Central Bank of Libya.
- Central Bank of Libya. (n.d.). Monetary and Financial Statistics during 1966–2022. Central Bank of Libya.

- **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.